

ادافعت الواقعة ۞ لانه ايقظ الكرم من طروفه ۞ وروى
رجا ۞ وكثيرا الجوارح ۞ كذا كذا ۞ وكذا ارواحنا
فأضمار السجدة ۞ وأفياض السمكوت ۞

والسجدة ۞ منات الغيب ۞
بها شياطين ۞ يطوف عليهم

السمكوت ۞

الغيب

السمكوت

آية الله محمد هادي معرفة

(٥)

يجريهم مجرى الموتى فلا يجدي اجتماعهم قوة و ظهوراً على المعارضة، وهو مخالف لقوله تعالى: «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ»^(٢٢). وأما قصّة زكريّا فحجّة له فيما نحن بصدده، إذ الآية كانت في سلبه التطق لاني نطق غيره...

وإذا ثبت كونه معجزاً تعيّن أن يكشف عن جهة الإعجاز إذا لا يصحّ التحديّ بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التي وقع بها التحديّ. ولو كان كذلك لأمكن كلّ أحد أن يتحدّى.

قال: فإذا إن إعجازه إمّا من جهة ذوات الكلم، أو عوارضه من الحركات، أو مدلوله، أو المجموع أو التأليف أو أمر خارج عن ذلك. والأول والثاني باطلان، إذ صغير العرب يمكنه ذلك. وأما المدلول فليس صنيع البشر ولا يقدرّون على إظهار المعاني من غير ما يدلّ عليه. وأما المجموع فالكلام عليه كالكلام على ما سبق. وأما الخارجي فباطل إلا على رأي النظم، وقد عرف..

قال: فتعيّن أن يكون الإعجاز نشأ من جهة التأليف الخاصّ به لامطلق التأليف، وذلك بأن اعتدلت مفرداته-تركيباً وزنةً و علت مركّباته معنئ. وهذا القسم الذي عقد له علم البيان، و من ثمّ سلك من

ولكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزمكاني (توفي سنة ٦٥١هـ) كلام لطيف في وجه إعجاز القرآن، يرى أنّه من جهة سبكه ونظمه الخاصّ، من اعتدال مفرداته تركيباً وزنة، وإعتلاء مركّباته معنئ. ولعلّه يقرب من اختيار المتأخّرين على ما سنذكر، أوردّه في صدر كتابه الذي وضعه للكشف عن إعجاز القرآن^(١٩) قال: لما كانت ترجمة هذا الكتاب مؤذنة بكونه كاشفاً عن إعجاز القرآن احتيج إلى بيان ذلك فنقول: «الأكثر على أنّ نظم القرآن معجز خلافاً للنظام، فإنّه قال: إنّ الله سبحانه صرف العرب عن معارضته وسلب علومهم، إذ نثرهم ونظمهم لا يخفى ما فيه من الفوائد، و من ثمّ قالوا: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا وَمِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ»^(٢٠). وهذا على حدّ ما جعل الله سلب زكريّا (عليه أفضل السلام) النطق ثلاثة أيام من غير علّة آية، أو أنّهم لم يحيطوا به علماً على ما قال تعالى: «بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ»^(٢١).

و هذا خلف من القول، إذ لو كان كذلك لكان ينبغي أن يتعجبوا من حالهم دونه، فإنّ من يضع يده على رأسه دون سائر الحاضرين يحبس الله أيديهم لا يعجب منه بل من حالهم. ولكان ينبغي أن يعارضوه بما قبل صرفهم عنه من كلامهم النصيح، ولأنّ سلب قدرهم

رسخ قدمه في حماقة التأليف عند قصد المماثلة. من ذلك ما حكى عن مسيلمة أنه قال: «الفيل ما الفيل، و ما ادراك ما الفيل، له ذنب وثيل و خرطوم طويل». و حكى أن اعرابياً حضر صلاة جماعة فقدم فقرأ في الأولى - بعد الفاتحة - الايا مهلك الفيل، و من سارمع الفيل، وكيد القوم في تبّ و تضليل، بطير صبه الله على الفيل ابايل، ضحى من طين سجّيل، فصار القوم في قاع كعصف ثم مأكول. و قرأ في الثانية: قد أفلع من هينم في صلاته و أطعم المسكين من مخلاته و اجتنب الرجس و فعلاته، بورك في بقره و شاتيه... ولم يشك الجمع في أن ماقرأه سورتان من القرآن.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون إعجازه نشأ من جهة ما فيه من الأنبء السالفة واللاحقة و لم يكن ذلك شأن العرب...

قلت: قد ذهب إلى هذا المذهب قوم، لكن ليس الإعجاز منحصراً في ذلك، بل نظمه المخصوص معجز على ما قال تعالى: «لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ»، والمراد النظم بدليل «فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ» و ليس في كل سورة إخبار بالغيب، دلّ على أن المراد نظمه.

فإن قلت: الضمير في «مثله» عائذ الى الله تعالى.

قلت: يصفقه قوله تعالى «قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ

مِثْلِهِ» (٢٣) و السياق واحد.

فإن قلت: الواحد من العرب قد يؤلف الخطبة أو القصيد و يعجز غيره عن مثلها، ولم يعد ذلك معجزاً، كما تراه من خطب علي عليه السلام و كلام قسّ و شعر امرئ القيس و الاعشى و غيرهما من المتقدمين و المتأخرين. و لقد آلف الناس كتباً في الفنون و صنّفوا خطباً اعترف بأنّها بيتمة دهر و فريدة عصرها

قلت: أبن النبع من الغرّب، و الصبر من الضرب (٢٤) و هل يحتوي كتاب أو يشتمل خطاب على ما اشتمل عليه كتاب الله تعالى من سهولة لفظ و جزالته و بلاغة معنى و غرابته، و عجائب لاتنقضي و عرائس في نفائس الحلبي تنجلي، و من ثمّ قالوا: «أنّ له لحلاوة و أنّ عليه لطلاوة و أنّ أسفله لمعرق و أنّ أعلاوه لمثمر». و عن ابن مسعود: «إذا وقعت في آل حم وقعت في روضات دمثات أتأتق فيهنّ». أي اتبتّع محاسنهنّ. لم يقل ذلك من أجل أوزان الكلمات ولا من أجل إعرابها ولا من أجل الفواصل في أواخر الآيات، و لا من أجل التأليف فقط، بل ذلك راجع إلى دقّة النظم مع زيادة الفائدة.

هذا وأنه لصادر على لسان من لم يمارس الخطّ و الخطب و ينافس في معرفة الدرّ من المخشلب (٢٥). و إذا جعلت الكلمات اليسيرة من عيسى (عليه السلام)

آية، مع أنها الجارية من الأكاير عادة، فلئن تجعل
الغايات الكثيرة و السورة الطويلة المشتملة على
أصناف

فنون الآداب و الفصاحة و البلاغة التي يعجز عنهما
الوصف و يكلّ دونهما حدّ الطرف، من رجل حاله
ماسبق، أخرى و أولى.

وسأوضح لك ذلك بشيء من دقيق المسالك، منه
فواتح السور التي هي حروف هجاء و إذا نظرتها
ببادي الرأي و جدتها ممّا يكاد يمجّه السمع و يقلّ به
النفّع، مع أنّها من الحسن ترفل في أثواب الحبر و
يقصر عنها دقيق النظر، و ذلك من وجوه:

الأول: إنّها كالمهيّجة لمن سمعها من الفصحاء و
الموقظة للهمم الراقدة من البلغاء لطلب التساجل و
الأخذ في التفاضل. ألا تراها بمنزلة زمجرة الراعد
قبل الماطر في الاعلام لتعي الأرض فضل الغمام و
تحفظ ما أفيض عليها من الأنعام و تخاف مواقع
الانتقام بما فيه من العجمة التي لا تؤلف الكلام.

و ما هذا شأنه خليق بالنظر فيه و الوقوف على معانيه
بعد حفظ مغانيه. بل حكم الدواعي الجبليّة أن تبعث
على ذلك اضطراراً اختياراً، لاسيّما و هي صادرة عن
رجل عليه مهابة و جلالة قد قام مقام أولى الرسالة و
كشف ما هم عليه من الجهالة و الضلالة و تواعدهم

بأنّ الهلكات نازلة بهم لامحالة.

الثاني: التنبيه على أنّ تعداد هذه الحروف ممّن لم
يمارس الخطّ و لم يعان النظر فيه، على ما قال تعالى:
«وَمَا كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَسْأَلُونَ
بِئَمِينِكَ» (٢٦).

متنزّل منزلة الأفاضل عن الأمم السالفة ممّن ليس
له اطلاع على ذلك.

الثالث: انحصارها في نصف اسماء حروف المعجم،
لأنّها أربعة عشر حرفاً و هي: الألف و اللام و الميم و
الصاد و الراء و الكاف و الهاء و الياء و العين و الطاء
و السين و الحاء و القاف و الثون.

الرابع: مجيؤها في تسع و عشرين سورة بعدد

الحروف.

الخامس: كما روعي تنصيفها باعتبار هجائها روعي
تنصيفها باعتبار أجناسها، كالمجهورة، و هي ماعدا
قولك: «ستشحك خصفه» و هذه «المهموسة» و
الزخوة، و هي ماعدا قولك: «أجدك قطبت» و هي
«الشديدة» و ما بينهما، و هي قولك: «لم يزرعونا»
والمطبقة، و هي الضاد و الطاء و الصاد و اللام.
والمفتحة (و هي ماعداها). والمستعلية، و هي ما في
قوله: «ضغظ خصص قظ» و المنخفضة (و هي
ماعداها). و حروف الثقلة و هي قولك: «قد طيح».

فإن قلت: هذه لا يمكن تصنيفها. قلت: إذا كان الجنس حروفه مفردة فاسقط منه حرفاً كما سبق في حروف الهجاء ثم نصفه فتجد نصفه الأخف والأكثر استعمالاً فيها.

ومن وقف على ذلك علم أن هذا القرآن ليس من كلام البشر وجزم بأنه كلام خالق القوي والقدر. فإن المتبحر في معرفة الحروف وتصرف مخارجها الخفيف والثقيل وعدد أجناسها لا يهتدي إلى هذا النظر الدقيق.

ومما يشد من عضد ما ذكرناه أن الألف واللام والميم يكثرن في الفواتح ما لم يكثر غيرها من الحروف لكثرتها في الكلام. ولأن الهزمة من الرنة فهي من أعرق الحروف، واللام مخرجها من طرف اللسان ملصقة بصدر الغار الأعلى من الفم، فصوتها يملأ ماورائها من فضاء الفم. والميم مطبقة لأن مخرجها من الشفتين إذا أطبقنا فرمز بهن إلى باقي الحروف... وكذلك لسائر الحروف الفواتح شأن ليس لغيرها.

قال: وراء ذلك من الأسرار الإلهية ما لا تستقل بفهمه البشرية... ومن تدبر بعض آيات الكتاب العزيز علم أن جوهره أصفى من الإبريز وأنه المعجز الجامع للمعاني الجمّة في اللفظ الوجيز...

قال: وإن أردت مثلاً في ذلك فعليك بسورة الفاتحة فإنها عنوان مقاصد القرآن وبه سميت أم القرآن لجمعها مقاصده ولذلك جعلت مفتحة وبه سميت الفاتحة والكافية (٢٧).

١١ - اختيار ابن ميثم:

قال كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (٦٣٦ - ٦٩٩) شارح نهج البلاغة: اختلف المتكلمون في سبب إعجاز القرآن، فذهب أكثر المعتزلة إلى أن سببه فصاحته البالغة. وذهب الجويني إلى أنه الفصاحة والأسلوب، ولذلك كان في شعر العرب وخطبهم ما فصاحته كفصاحة القرآن دون أسلوبه. وكان في كلامهم ما أسلوبه كأسلوبه دون فصاحته... وذهب المرتضى إلى أن الله صرف العرب عن معارضته. وهذا الصرف يحتمل:

١ - أن يكون لسلب قدرهم.

٢ - ويحتمل أن يكون لسلب دواعيهم.

٣ - ويحتمل أن يكون لسلب العلوم التي يتمكنون بها من المعارضة ونقل عنه أنه اختار هذا الاحتمال الأخير.

والحق أن وجه الإعجاز هو مجموع الأمور الثلاثة، وهي: الفصاحة البالغة، والأسلوب، والاشتمال على العلوم الشريفة.

فأما كلام العرب فيوجد في بعضه الفصاحة البالغة، و
أما الأسلوب فنادر و ممكن عند التكلّف، و قلّمَا
يمكن اجتماعهما، لأنّ تكلف الأسلوب يذهب
بالفصاحة.

و أما العلوم الشريفة الموجودة في القرآن فتعود إلى
علم التوحيد، و علم الأخلاق، و السياسات، و كميّة
السلوك الى الله، و علم احوال القرون الماضية. فربما
وجد في كلام بعض حكماهم كقش بن ساعدة و نحوه
ممن قرأ الكتب الإلهية السابقة، شيء من تلك العلوم،
فيكون ذلك منه على سبيل النقل. و مع ذلك فلا يوجد
معه أسلوب القرآن و فصاحته.

و الحاصل: أنّ كلامهم قد يوجد فيه ما يناسب بعض
القرآن في الفصاحة، و هو في مناسبتة له في
الأسلوب أبعد.

و أمّا في العلوم و المقاصد التي اشتملت عليها فأشدّ
بعداً، فإنّ للقرآن باطناً و ظاهراً كما قال عليه السلام: إنّ
للقرآن ظهراً و بطناً و حدّاً و مطلعاً، فيأخذ كلّ منه
حسب فهمه و استعداده.

و فيه آيات كثيرة بشرت و أنذرت بحوادث مستقبلية،
و ذلك ممّا لا يفي به القوّة البشرية إلّا بتأييد و وحي
إلهي، فتكون تلك مسمتعة في كلامهم، فضلاً أن
يعبروا عنها بما يناسب لفظ القرآن في فصاحته و

أسلوبه... (٢٨).

١٢ - تحقيق الأمير العلوي:

ولصاحب الطراز الأمير يحيى بن حمزة العلوي
الزبيدي (توفي سنة ٧٤٩) تحقيق مستوعب عن
مسألة إعجاز القرآن و عن وجوهه المتنوّعة على
أسلوب أدبيّ كلامي لم يسبق لمنله نظير في مثل
تحقيقه، و البحث عن مزايا المسألة و زواياها، بحثاً
مستوفى مستقصى، فنقتطف منه ما يناسب المقام، و
نؤجّل تمامه إلى سائر المباحث من فصول قادمة إن
شاء الله...

إنّه (رحمه الله) وضع خاتمة كتابه (الطراز) لذكر
التكميلات اللاحقة لفنون البديع - و هو الفنّ الثالث
منها - و جعله على أربعة فصول: الأوّل: في فصاحة
القرآن بالذات..

(و قد ألحقنا هذا الفصل بحقل الدلائل على الإعجاز
في القسم الثاني الآتي من الكتاب) و الذي نذكره هنا
هو الفصل الثاني في كون القرآن معجزاً... و كذا
الفصل الثالث في بيان وجه إعجاز القرآن...

أما الفصل الرابع - في ردّ المطاعن على القرآن - فقد
أجلّناه إلى مجاله المناسب الآتي. و إليك الآن
الفصلين الثاني و الثالث، قال:

الفصل الثاني: في بيان كون القرآن معجزاً

اعلم أنّ الكلام في هذا الفصل وإن كان خليقاً بإيراده في المباحث الكلامية، والأسرار الإلهية، لكونه مختصاً بها، ومن أهمّ قواعدها، لما كان علامة دالةً على النبوة وتصديقاً لصاحب الشريعة حيث اختاره الله تعالى بياناً لمعجزته وعلماً دالاً على نبوته وبُرهاناً على صحة رسالته، لكن لا يخفى تعلّقه بما نحن فيه تعلقاً خاصاً، والتصاقاً ظاهراً، فإنّ الأخلق بالتحقيق أنا إذا تكلمنا على بلاغة غاية الإعجاز بتضمّنه لأفانين البلاغة، فالأحقُّ هو إيضاح ذلك، فنظّم وجه إعجازه، وبيان وجه الإعجاز، وإبراز المطاعين التي للمخالفين، والجواب عنها، والذي يتضمّن منه العجب، هو حال علماء البيان، وأهل البراعة فيه عن آخرهم، وهم أنّهم أغفلوا ذكر هذه الأبواب في مصنّفاتهم بحيث أنّ واحداً منهم لم يذكره مع ما يظهر فيه من مزيد الاختصاص وعظم الثقل، لأنّ ما ذكروه من تلك الأسرار المعنوية، واللطائف البيانية من البديع وغيره، إنّما كانت وُصلةً و ذريعةً إلى بيان السرِّ واللباب، والغرض المقصود عند ذوي الأبواب، إنّما هو بيان لطائف الإعجاز، وإدراك دقائقه، واستنساخ عجائبه، فكيف ساء لهم تركها وأعرضوا عن ذكرها، وذكروا في آخر مصنّفاتهم ما هو بمعزل عنها، كذكر مخارج الحروف

وغيرها ممّا ليس مُهمّاً، وإنّما المُهمّ ما ذكرناه، ثمّ لو عذّرنا من كان منهم ليس له حظّ في المباحث الكلامية، ولا كانت له قدّم راسخة في العلوم الإلهية، وهم الأكثرُ منهم كالسكاكي، وابن الأثير، وصاحب التبيان، وغيرهم ممّن برّز في علوم البيان، وصنّف بها يده، وبلغ فيها جدّه وجهده، فما بال من كان له فيها اليد الطولي، كابن الخطيب الرازي، فإنّه أعرض عن ذلك في كتابه المصنّف في علم البيان، فإنّه لم يتعرض لهذه المباحث، ولاشمّ منها رائحة، ولكنّه ذكر في صدر كتاب النهاية كلاماً قليلاً في وجه الإعجاز لا يتّبع من غلّة، ولا ينفع من علة، فإذا تمهّد هذا فاعلم أنّ الذي يدلّ على إعجاز القرآن مسلكان: المسلك الأول منهما: من جهة التحدي، وتقريظه هو أنّه (عليه السلام) تحدّى به العرب الذين همّ النهاية في الفصاحة والبلاغة، والغاية في الطلاقة والدّلاقة، وهم قد عجزوا عن معارضته، وكلّما كان الأمر فيه كما ذكرناه فهو مُعجِزٌ، وإنّما قلنا: إنّهُ (عليه السلام) تحدّاهم بالقرآن لما تواتر من النقل بذلك في القرآن، وقد نزلهم الله في التحدي على ثلاث مراتب:

الأولى: بالقرآن كلّهُ، فقال تعالى: «قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون

بِمِثْلِهِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً».

الثانية: بعشر سُورٍ منه كما قال تعالى: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ».

الثالثة: بسورةٍ واحدة كما قال تعالى: «فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ» ثم قال بعد ذلك «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» نفى القدرة لهم على ذلك بقضية عامة، وأمر حتم لا تردّد فيه.

فدلّت هذه الآيات على التحديّ، مرّةً بالقرآن كلّهُ، و مرّةً بعشر سُورٍ، و مرّةً بسورةٍ واحدة، وهذا هو النهاية في بلوغ التحديّ، وهذا كقول الرجل لغيره: هَاتِ قَوْمًا مِثْلَ قَوْمِي، هَاتِ كَيْفَهُمْ، هَاتِ كَرِيْعَهُمْ، هَاتِ كِرَاحِيَهُ مِنْهُمْ.

وإنّما قلنا: إنهم عجزوا عن معارضته لأنّ دواعيهم متوقّرة على الإتيان بها، لأنّه (عليه السلام) كلّف العرب تزك أديانهم، وخطّ رئاستهم، ووجب عليهم ما يتعب أبدانهم، و ينقص أموالهم، و طالبهم بعبادة أصدقائهم، و صداقة أعدائهم، و خلع الأنداد و الأصنام من بين أظهرهم، و كانت أحبّ إليهم من أنفسهم، من أجل الدين، و لاشكّ أنّ كلّ واحدٍ من هذه الأمور متّاشقّ على القلوب تحمّله، و لاسيّما على العرب مع كثرة حميتهم و عظيم أنفيتهم، و لاشكّ أنّ الإنسان إذا استنزّل غيره عن رئاسته، و دعاه إلى

طاعته، فإنّ ذلك الغير يحاولُ إبطال أمره بكلّ ما يقدر عليه و يجذّ إليه سبيلاً.

ولمّا كانت معارضة القرآن يستتدّر و قوعها مُبطلّة لأمر الرسول ﷺ، علمنا لامحالة قطعاً توفّر دواعي العرب عليها، و إنّما قلنا: إنّهُ ما كان لهم مانع عنها لأنّه (صلّى الله عليه و آله و سلّم) ما كان في أوّل أمره بحيث تخاف قهره كلّ العرب، بل هو الذي كان خانفاً منهم، و إنّما قلنا: إنهم لم يعارضوه لأنهم لو أتوا بالمعارضة لكان اشتهاؤها أحقّ من اشتهاه القرآن لأنّ القرآن حينئذٍ يصير كالشبهة و تسلك المعارضة كالحيجة، لأنّها هي المُبطلّة لأمره، و متى كان الأمر كما قلنا و كانت الدواعي متوقّرة على إبطال البهّة المدعى و إبطال رونقه، و إزالة بهائه، كان اشتهاه المعارضة أولى من اشتهاه الأصل، فلما لم تكن مشتهرة علناً لامحالة بطلانها، و أنّها ما كانت، و إنّما قلنا: إنّ كلّ من توقّرت دواعيه إلى الشيء و لم يوجد مانع منه، ثمّ لم يتمكن من فعله، فإنّه يكون عاجزاً، لأنّه لا معنى للعجز إلّا ذلك، و بهذا الطريق نعرف عجزنا عن كلّ مانعٍ جزئٍ عنه كخلق الصور و الصفات، و يؤيد ما ذكرناه من عجزهم و يوضّحه أنّهم عدلوا عن المعارضة إلى تعريض النفس للقتل، مع أنّ المعارضة عليهم كانت أسهل و ما ذاك إلّا لما أحسّوا به من العجز

من أنفسهم عنها، فثبت بما ذكرناه كونُ القرآن معجزاً، و تمام تقرير هذه الدلالة بإيراد الأسئلة الواردة عليها والانفصال عنها...

ثم جعل يورد أسئلة ثمانية للملاحظة حاولوا فيها إخفاء وجه الإعجاز في القرآن... وأجاب عن كل واحدة منها إجابة وافية على أسلوب منهجي رتيب، أبدى خلالها جوانب لامعة من إعجاز القرآن، قد أجلناها إلى بحث الدلائل على الإعجاز، فانتظر.

المسلك الثاني: في الدلالة على أن القرآن معجز من جهة العادة وتقريره أن الإتيان بمثل كل واحدة من سور القرآن، لا يخلو حاله إما أن يكون معتاداً، أو غير معتاد، فإن كان معتاداً كان سكوت العرب مع فصاحتهم وشدّة عداوتهم للرسول ﷺ ومع توقّر دواعيهم على إبطال أمره، والقذح في دعواه بمبلغ جهدهم وجدهم، يكون لامحالة من أبهر المعجزات، و أظهر البيّنات على عجزهم عن الإتيان بمثل سورة منه. وإما إن لم يكن معتاداً، كان القرآن مُعجزاً، لخروجه عن المألوف والمعتاد، فثبت بما ذكرناه أن القرآن سواء كان خارقاً للعادة أو لم يكن خارقاً، فإنّه يكون مُعجزاً، وهذه نكتة شريفة حاسمة لأكثر أسئلة المنكرين التي يوردونها على كونه خارقاً للعادة كما ترى.

الفصل الثالث: في بيان الوجه في إعجاز القرآن

اعلم أن الكلام في الوجه الذي لأجله كان القرآن معجزاً دقيقاً، و من ثم كثرت فيه الأقاويل و اضطربت فيه المذاهب، و تفرّقوا على انحاء كثيرة، فلنذكر ضبط المذاهب، ثم نُردفه بذكر ما تحتمله من الفساد، ثم نذكر على أثره المختار منها، فهذه مباحث ثلاثة: المبحث الأول: في الإشارة إلى ضبط المذاهب في وجه الإعجاز فنقول: كون القرآن معجزاً ليس يخلو الحال فيه، إما أن يكون لكونه فعلاً من المعتاد، أو لكونه فعلاً لغير المعتاد، فالأول هو القول بالصرّفة، و معنى ذلك أن الله تعالى صرّف دواعيهم عن معارضة القرآن مع كونهم قادرين عليها، فالإعجاز في الحقيقة إنّما هو بالصرّفة على قول هؤلاء، كما سنحقّق خلافهم في الرّدّ عليهم بمعونة الله تعالى، و نذكر من قال بهذه المقالة، و إن كان الوجه في إعجازه هو الفعل لغير المعتاد، فهو قسمان:

القسم الأول: أن يكون لأمر عائد إلى ألفاظه من غير دلالتها على المعاني، ثم هذا يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون مشروطاً فيهم اجتماع الكلمات و تأليفها، و هذا هو قول من قال: الوجه في إعجازه هو اختصاصه بالأسلوب المفارقات لسائر الأساليب الشعرية و الخطيبية، و غيرهما، فإنّه مختصّ بالفواصل و الأسجاع، فمن أجل هذا جعلنا هذا الوجه

مختصاً بتأليف الكلمات.

و ثانيهما: أن يكون إعجازه لأمر راجع إلى مفردات الكلمات دون مؤلفاتها، وهذا هو رأي من قال: إنّه إنّما صار معجزاً من أجل الفصاحة، و فسر الفصاحة بالبراءة عن الثقل و السلامة عن التعقيد، و اختصاصه بالسلاسة في ألفاظه.

القسم الثاني: أن يكون إعجازه إنّما كان لأجل الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني، و هذا هو قول من قال: إنّ القرآن إنّما كان معجزاً لأجل تضمّنه من الدلالة على المعنى، و هذا القسم يمكن تنزيهه على أوجه ثلاثة:

الوجه الأول: أن تكون تلك الدلالة على جهة المطابقة و فيه مذاهب ثلاثة: أوّلها: أن يكون لأمر حاصل في كلّ ألفاظه، و هذا هو قول من قال: إنّ وجه إعجازه، هو سلامته عن المناقضة في جميع ما تضمّنه.

و ثانيها: أن يكون لأمر حاصل في كلّ ألفاظه و أعضائها، و هذا هو قول من قال: إنّ إعجازه إنّما كان لما فيه من بيان الحقائق و الأسرار، و الدقائق متا يكون العقل مشتغلاً بدركها، فإنّ العلماء من لدنّ عصر الصحابة (رضي الله عنهم) إلى يومنا هذا ما زالوا يستنهضون منه كلّ سرّ عجيب، و يستنبطون من

ألفاظه كلّ معنى لطيف غريب، فهذا هو الوجه في إعجازه على رأي هؤلاء.

و ثالثها: أن يكون وجه إعجازه لأمر حاصل في مجموع ألفاظه و أعضائها، ممّا لا يستقلّ بدركه العقل، و هذا هو قول من قال: إنّ الوجه في إعجازه ما تضمّنه من الأمور الغيبية، و اللطائف الإلهية، التي لا يختصّ بها سوى علاميها، فهذه هي أقسام دلاله المطابقة، تكون على هذه الأوجه الثلاثة التي رمزنا إليها.

الوجه الثاني: أن تكون تلك الدلالة على جهة الالتزام، و هذا مذهب من يقول: إنّ القرآن إنّما كان معجزاً لبلاغته، و فسر البلاغة باشمال الكلام على وجوه الاستعارة، و التشبيه المضمّر الأداة، و الفصل، و الوضّل، و التقديم، و التأخير، و الحذف، و الإضمار، و الإطناب، و الإيجاز، و غير ذلك من فنون البلاغة.

الوجه الثالث: أن تكون تلك الدلالة من جهة تضمّنه لما يتضمّنه من الأسرار المودّعة تحت ألفاظه التي لاتزال على وجه الدهر غصّة طريّة يجتليها كلّ ناظر و يعلو ذروتها كلّ خويّب ماهر، فظهر بما لخصناه من الحصر أن كون القرآن معجزاً، إمّا أن يكون للصرفة، أو للنظم، أو لسلامة ألفاظه من التعقيد، أو لخلوّه عن التناقض، أو لأجل اشتماله على المعاني الدقيقة، أو لاشتماله على الإخبار بالعلوم الغيبية، أو لأجل

الفصاحة والبلاغة، أو لما يتركب من بعض هذه الوجوه أو من كلها، كما فصلناه من قبل، ونحن الآن نذكر كل واحد من هذه الأقسام كلها، ونبطله سوى ما نختاره منها والله الموفق.

المبحث الثاني: في إبطال كل واحد من هذه الأقسام التي ذكرناها سوى ما نختار منها. وجملة ما نذكره من ذلك مذاهب:

المذهب الأول منها: الصرفة، وهذا هو رأي أبي إسحاق النظم، وأبي إسحاق النصببي، من المعتزلة واختاره الشريف المرتضى من الإمامية، واعلم أن قول أهل الصرفة يمكن أن يكون له تفسيرات ثلاثة، لما فيه من الإجمال وكثرة الاحتمال كما سنوضحه.

(ذكرنا التفاسير الثلاثة عند الكلام عن مذهب الصرفة). ثم قال: وحاصل الأمر في هذه المقالة، أنهم قادرون على إيجاد المعارضة للقرآن، إلا أن الله تعالى منعهم بما ذكرناه، قال: والذي عرّه هؤلاء حتى زعموا هذه المقالة، ما يرون من الكلمات الرشيقة، والبلاغات الحسنة، والفصاحات المستحسنة، الجامعة لكل الأساليب البلاغية في كلام العرب الموافقة لما في القرآن، فزعم هؤلاء أن كل من قدر على ما ذكرناه من تلك الأساليب البديعة، لا يقصر عن معارضته، خلا ما عرّض من منع الله إياهم بما ذكرناه من الموانع، و

الذي يدل على بطلان هذه المقالة براهين. (نقلنا براهينه الثلاثة ضمن دلائل العلماء على دحض شبهة الصرفة).

المذهب الثاني: قول من زعم أن الوجه في إعجازه إنما هو الأسلوب، وتقريره أن أسلوبه مخالف لسائر الأساليب الواقعة في الكلام، كأسلوب الشعر، وأسلوب الخطب والرسائل، فلما اختص بأسلوب مخالف لهذه الأساليب، كان الوجه في إعجازه. وهذا فاسد لأوجه:

أولها: أننا نقول: ما تريدون بالأسلوب الذي يكون وجهاً في الإعجاز، فإن عنيتم به أسلوباً أي أسلوب كان، فهو باطل، فإنه لو كان مطلق الأسلوب معجزاً، لكان أسلوب الشعر معجزاً، وهكذا أسلوب الخطب والرسائل، يلزم كونه معجزاً، وإن عنيتم أسلوباً خاصاً، وهو ما اختص به من البلاغة والفصاحة، فليس إعجازه من جهة الأسلوب، وإنما وجه إعجازه الفصاحة والبلاغة كما سنوضحه من بعد هذا عند ذكر المختار، وإن عنيتم بالأسلوب أمراً آخر غير ما ذكرناه فحين حَقِّم إبرازه حتى ننظر فيه فنظهر صحته أو فساده.

وثانيها: أن الأسلوب لا يمنع من الإتيان بأسلوب مثله، فلو كان الأمر كما زعمتموه، جازت معارضة القرآن بمثله، لأن الإتيان بأسلوب يماثله سهل و

يسيرُ على كلِّ أحد.

و ثالثها: أنه لو كان الإعجاز إنما كان من جهة الأسلوب لكان ما يحكى عن (سُيْلَمَةَ) الكذاب معجزاً وهو قوله: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَوَاهِرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ جَاهِرَ، وَ قَوْلُهُ: وَ الطَّاحِنَاتِ طَخْنًا، وَ الخَابِرَاتِ خَبْرًا، لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ مَخْتَصٌّ بِأَسْلُوبٍ لَامْحَالَةٍ، فَكَانَ يَكُونُ مَعْجَزًا، وَ أَنَّهُ مَحَالٌ.

و من وجهٍ رابعٍ وَ هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ وَجْهٌ إِعْجَازُهُ الْأُسْلُوبَ، لَمَا وَقَعَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى، «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» (٢٩) وَ بَيْنَ قَوْلِ الْفَصِيحِ مِنَ الْعَرَبِ (الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ) لِأَنَّهُمَا مَسْتَوِيَانِ فِي الْأُسْلُوبِ، فَلَمَّا وَقَعَ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَطْلَانِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

المذهب الثالث: قول من زعم أن وجه إعجازه إنما هو خلوه عن المناقضة، وهذا فاسد لأوجه.

أما أولاً: فلأن الإجماع منعقد على أن التحدي واقع بكل واحد من سور القرآن، وقد يوجد في كثير من الخطب، والشعر، والرسائل، ما يكون في مقدار سورة خالياً عن التناقض، فيلزم أن يكون معجزاً.

و أما ثانياً: فلأنه لو كان الأمر، كما قالوه في وجه الإعجاز، لم يكن تعجبهم من أجل فصاحته، وحسن نظمه، ولو جب أن يكون تعجبهم من أجل سلامته عما

قالوه، فلما علمنا من حالهم خلاف ذلك بطل ما زعموه. و أما ثالثاً: فلأن السلامة عن المناقضة ليس خارقاً للعادة، فإنه ربما أمكن كثيراً في سائر الأزمان، و إذا كان معتاداً لم يكن العلم بخلو القرآن عن المناقضة والاختلاف معجزاً، إنما كان معتاداً، و من حق ما يكون معجزاً أن يكون ناقضاً للعادة.

و أيضاً فإننا نقول: جعلكم الوجه في إعجازه خلوه عن المناقضة والاختلاف ليس علماً ضرورياً، بل لابد فيه من إقامة الدلالة، فيجب على من قال هذه المقالة تصحيحها بالدلالة، لتكون، مقبولة، و هم لم يفعلوا ذلك. المذهب الرابع: قول من زعم أن الوجه في الإعجاز اشتماله على الأمور الغيبية بخلاف غيره، وهذا فاسد أيضاً لأمرين:

أما أولاً: فلأن الإجماع منعقد على أن التحدي واقع بجميع القرآن، و المعلوم أن الحكم و الآداب و سائر الأمثال ليس فيها شيء من الأمور الغيبية، فكان يلزم على هذه المقالة أن لا يكون معجزاً و هو محال.

و أما ثانياً: فلأن ما قالوه يكون أعظم عذراً للعرب في عدم قدرتهم على معارضته، فكان من حقهم أن يقولوا: إِنَّا مَتَمَكِّنُونَ مِنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى مَا لَا يَمَكِّنُنَا مَعْرِفَتَهُ، مِنَ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ دَلَّ عَلَى بَطْلَانِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

المذهب الخامس: قول من زعم أن الوجه في الإعجاز هو الفصاحة، وفسر الفصاحة بسلامة ألفاظه عن التعقيد الحاصل في مثل قول بعضهم:

وَقَسْبِرْ حَرْبٍ بِسَمَكَانَ قَفْرُ
وَلَيْسَ قُرْبٍ قَسْبِرٍ حَرْبٍ قَسْبِرُ

وهذا فاسدٌ لأمرين:

أما أولاً: فلأن أكثر كلام الناس خالي عن التعقيد في الشعر، والخطب، والرسائل، فيلزم كونها معجزةً.

وأما ثانياً: فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لم يفترق

الحال بين قوله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ

كَالْأَعْلَامِ. إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى

ظَهْرِهِ إِنْ فِى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ. أَوْ

يُرِيْفُهُنَّ بِمَا كَسَبْنَ وَأَيُّفُ عَنْ كَثِيرٍ»^(٣٠) وبين قول من

قال: وأعظمُ العلامات الباهرة جري السفن على

الماء، فإما أن يريد هبوبَ الرياح فتجري بها، أو يريد

سكونَ الرياح فتزكد على ظهره، أو يريد إهلاكها

بالإغراق بالماء لأن ما هذا حاله من المعارضة سالمٌ

عن التعقيد، فكان يلزم أن يكون هذا الكلام معارضاً

للآية، لا شراكها في الخفة والبراءة عن الثقل والتعقيد.

ومن وجه ثالث: وهو أنه كان يلزم أن لا يقع تفاوت

بين قوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» وبين قول

العرب (القتلُ أنفى للقتل) لا شراكهما جميعاً في

السلامة عن الثقل وهذا فاسدٌ.

المذهب السادس: قول من زعم أن الوجه في

الإعجاز إنما هو اشتماله على الحقائق وتضمينه

للأسرار والدقائق التي لاتزال غصّةً طريّةً على وجه

الدهر، ما تتأل لها غايةً، ولا يوقف لها على نهاية،

بخلاف غيره من الكلام، فإن ما هذا حاله غير حاصل

فيه، فلهذا كان وجه إعجازه، وهذا فاسدٌ أيضاً لأمرين:

أما أولاً: فلأن الأصل في وجه الإعجاز أن يكون

القرآن متميزاً به لا يشاركه فيه غيره، وما ذكرتموه

من هذه الخصلة فإنها مشتركة، وبيانه هو أننا نرى

بعض من صنف كتاباً في العلوم الإسلامية واعتنى

في قبصه^(٣١) واختصاره، فإن من بعده لا يزال يجتني

منه الفوائد في كل وقت ويستنبطها من ألفاظه و

صرائحه كما نرى ذلك في الكتاب الأصولية والكتب

الدينية والفقهية، و سائر علوم الإسلام، وإذا كان

الأمر كما قلناه، وجب الحكم بإعجازها وهم

لا يقولون به.

وأما ثانياً: فلأن قوله تعالى: «وَالْهَيْكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ»^(٣٢)،

وقوله تعالى: «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣٣)، قوله

تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٣٤) صريحة في إثبات

الوحدانية لله تعالى بظاهاها و صريحها، وما عدا

ذلك من المعاني لا يخلو حاله، إما أن يستقل العقل

بدرّكه أو لا يستقل بدرّكه، فإن استقل بدرّكه فقد أحاط به كغيره من سائر الكلام، فلا تفرقه بينه وبين غيره، وإن كان لا يستقل العقل بدرّكه، فذلك هو الأمور الغيبية، وهي باطلة بما أسلفناه على من قال بها، فحصل من مجموع ما ذكرناه هنا أنّه لا وجه لجعل دلالاته على الأسرار والمعاني وجهاً في إعجازه لأنّ غيره مشارك له في هذه الخصلة، وما وقعت فيه الشركة فلا وجه لاختصاصه وجعله وجهاً في كونه معجزاً.

المذهب السابع: قول من زعم أنّ الوجه في إعجازه هو البلاغة، وفسر البلاغة باشماله على وجوه الاستعارة، والتشبيه، والفصل، والوصل، والتقديم، والتأخير، والإضمار، والإظهار، إلى غير ذلك، و هؤلاء إن أرادوا بما ذكروه أنّه صار فصيحاً بالإضافة إلى ألفاظه، و بليغاً بالإضافة إلى معانيه، ومختصاً بالنظم الباهر، فهذا جيّد لغتياً عليه كما سنوضحه عند ذكر المختار، وإن أرادوا أنّه بليغ بالإضافة إلى معانيه دون ألفاظه، فهو خطأ، فإنّه صار معجزاً باعتبار ألفاظه ومعانيه جميعاً، وغالب ظني أنّ هذا المذهب يُحكى عن أبي عيسى الرمانى.

المذهب الثامن: قول من زعم أنّ الوجه في إعجازه هو النظم، وأراد أنّ نظمه وتأليفه هو الوجه الذي

تميّزه من بين سائر الكلام فهؤلاء أيضاً يقال لهم ما تريدون باختصاصه بالنظم، فإن عنيتم به أنّ نظمه هو المعجز من غير أن يكون بليغاً في معانيه، ولا فصيحاً في ألفاظه، فهو خطأ، فإنّ الإعجاز شامل له بالإضافة إلى كلا الأمرين جميعاً، وإن عنيتم أنّه مختصّ بالبلاغة والفصاحة، خلاصاً اختصاصه بالنظم أعجب وأدخل، فلماذا كان الوجه في إعجازه فهذا خطأ، فإنّ مثل هذا لا يُدرك بالعقل، أعني تميّزه بحسن النظم عن حسن البلاغة والفصاحة، وأيضاً فإنّ ما ذكروه تحكّم لا مُستند له عقلاً ولا نقلاً، وأيضاً فإنّا نقول: هل يكون النظم وجهاً في الإعجاز مع ضمّ البلاغة والفصاحة إليه، أو يكون وجهاً من دونهما، فإن قالوا بالأوّل فهو جيّد، ولكن لم قصرّوه على النظم وحده ولم يضمّوهما إليه، وإن قالوا: إنّّه يكون منفرداً بالإعجاز من دونهما، فهذا خطأ أيضاً، فإنّ نظم القرآن لو انفرد عن بلاغته وفصاحته لم يكن معجزاً بحال.

المذهب التاسع: مذهب من قال: إنّ وجه إعجازه إنّما هو مجموع هذه الأمور كلّها، فلا قول من هذه الأقاويل إلّا هو مختصّ به، فلا جرّم جعلنا الوجه في إعجازه مجموعها كلّها، وهذا فاسد، فإنّا قد أبطلنا رأي أهل الصرفة، وزيّنا كلامهم، فلا وجه لعدّه من وجوه الإعجاز، وهكذا، فإنّا قد أبطلنا قول من زعم

انّ الوجه في اعجازه اشتماله على الإخبار بالأمر
الغيبية، وأبطلنا قول أهل الأسلوب وغيره من سائر
الأقوال، فلا يجوز أن تكون معدودة في وجوه
الإعجاز، لأنّ الأمور الباطلة لا يجوز أن تكون عللاً
للأحكام الصحيحة، ومن وجه ثانٍ وهو أنّ الفصاحة
والبلاغة إذا كانتا حاصلتين فيه فهما كاسفيتين في
الإعجاز، فلا وجه لعدّ غيرهما معهما.

المذهب العاشر: أن يكون الوجه في إعجازه إنّما هو
ما تضمنته من المزايا الظاهرة والبدائع الراضقة في
الفواتح، والمقاصد، والخواتيم في كلّ سورة؛ وفي
مبادئ الآيات، وفواصلها، وهذا هو الوجه السديد
في وجه الإعجاز للقرآن كما سنوضح القول فيه
بمعونة الله تعالى، فهذا ما أردنا ذكره من المذاهب في
الوجه الذي لأجله صار القرآن معجزاً للخلق كلّهم.

المبحث الثالث: في بيان المختار من هذه الأقوال.
والذي نختاره في ذلك ما عوّل عليه الجهابذة من
أهل هذا الصناعة الذين ضربوا فيها بالنصيب الوافر،
واختصوا بالقدح المعلنى والسهم القامر، فإنهم عوّلوا
في ذلك على خواص ثلاثة هي الوجه في الإعجاز.
الخاصة الأولى: الفصاحة في ألفاظه على معنى أنّها
برينة عن التعقيد، والثقل، خفيفة على الألسنة تجري
عليها كأنها السلسال، رقة وصفاء وعضوية وحلاوة.

الخاصة الثانية: البلاغة في المعاني بالإضافة إلى
مضرب كلّ مثل، ومساق كلّ قصة، وخبر، وفي
الأوامر والنواهي، وأنواع الوعيد، ومحاسن
المواعظ، وغير ذلك مما اشتملت عليه العلوم
القرآنية، فإنها مسوقة على أبلغ سياق.

الخاصة الثالثة: جودة النظم وحسن السياق، فإنك
تراه فيما ذكرناه من هذه العلوم منظوماً على أتم نظام
وأحسنه وأكمله، فهذه هي الوجه في الإعجاز، و
البرهان على ما ادّعيناه من ذلك هو أنّ الآيات التي
يُذكر فيها التحديّ واردة على جهة الإطلاق ليس
فيها تحديّ بجهة دون جهة، لأنّه لم يذكر فيها أنّه
تحذاهم، لا بالبلاغة، ولا بالفصاحة، ولا بجودة النظم
والسياق، ولا بكونه مشتملاً على الأمور الغيبية، و
لا لاشتماله على الأسرار والدقائق، وتضمنه
المحاسن والعجائب، ولا أشار إلى شيء خاصّ
يكون مقصداً للتحديّ، وإنما قال: بمثله، وبسورة، و
بعشر سور على الإطلاق، ثم إنّ العرب أيضاً ما
استفهموه عمّا يريد بتحديّهم في ذلك، ولا قالوا ما هو
المطلوب في تحديّنا، بل سكتوا عن ذلك، فوجب أن
يكون سكوّهم عن ذلك لا وجه له إلّا لما قد علم من
أطراد العادات المقررة بين أظهرهم أنّ الأمر في ذلك
معلوم أنّه لا يقع إلّا بما ذكرناه من البلاغة والفصاحة

وجودة السياق والنظم، فإنّ المعلوم من حال الشعراء والخطباء، وأهل الرسائل والكلام الواقع في الأندية المشهورة، والمحافل المجتمعة، أنّهم إذا تحدّوا بعضهم بعضاً في شفر، أو خطبة، أو رسالة، فإنّه لا يتحدّاه إلاّ بمجموع ما ذكرناه من هذه الأمور الثلاثة ولم يُعْهَدْ قَطُّ في الأزمنة الماضية والآماد المتمادية، أنّ أحداً تحدّى أحداً منهم برقة شفره، ولا باشتماله على أمور محجوبة، ولا بعدم التناقض فيها، وفي هذا دلالة كافية على أنّ تعويلهم في التحديّ إنّما هو على ما ذكرناه، فيجب حمل القرآن في الآيات المطلقة عليه، وفي ذلك حصول ما أردناه، وتمام تقرير هذه الدلالة بإيراد الأسئلة عليها والانفصال عنها.

السؤال الأول منها: قد زعمتم أنّ وجه إعجاز القرآن إنّما هو الفصاحة، والبلاغة، والنظم، وحاصل هذه الأمور كلّها، إمّا أن تكون راجعة إلى مفردات الكلم، أو تكون راجعة إلى مركّباتها، ولا شك أنّ العرب قادرون على المفردات لامحالة، ولا شك أنّ كلّ من قدّر على المفردات فهو قادرٌ على مركّباتها، فلو كان كما ذكرتموه لكان العرب قادرين على المعارضة، وهذا يدلّ على أنّ وجه إعجازه ليس أصراً راجعاً إلى البلاغة، والفصاحة، والنظم، وهذا هو المطلوب.

وجوابه إنّما يكون بعد تمهيد قاعدة وهو أنّ التفاوت

بين الكتابين في الجودة والكتابة إنّما يكون من جهة العلم بإحكام التأليف بين الحروف وتزليلها على أحسن هيئة في الإيقاع، فمن كان منه مجرد علماً بإحكام التأليف كانت كتابته أعجب، ومن كان عادماً للعلم بما ذكرناه نقص إتقان كتابته، فكلّ واحدٍ منهما قد أحرز ما تحتاج إليه الكتابة من الآلات كالقلم، والدواة، والقرطاس، واليد، وغير ذلك ممّا يكون شرطاً في الكتابة، ولم يتميّز أحدهما عن الآخر إلاّ بما ذكرناه من العلم بإحكام التأليف، وهكذا حال أهل الحرف والصناعات، فإنّهم كلّهم متمكّنون من أصول الصناعات وما تحتاج إليها، كالصناعة للذهبيّات والفضيّات، والحيّاكّة للديباچ، فإنّ تفاوتهم إنّما يظهر في ما ذكرناه لا غير، فإذا عرفت هذا فالعرب لامحالة قادرون على مفردات هذه الكلم الموضوعه، وقادرون على حسن التأليف لهذه الكلمات، لكنّهم غير قادرين على كلّ تأليف، فإنّ من التآليف ما لازيادة عليه في الاعجاب، وهو المعجز، ومنه ما تنقص رتبته عن ذلك، وليس معجزاً، وعلى هذا يكون المعجز إنّما كان من جهة عدم العلم بإحكام تأليف هذه الكلمات، فقد ملكوا القدرة على آحادها، وملكوا القدرة على نوع من تأليفها ممّا لم يكن معجزاً، فأما ما كان معجزاً من التآليف فلم يكنوا

مالكين له، فحصل من مجموع ما ذكرناه: أن الإعجاز ليس إلا تأليف هذه الكلمات على حدٍ لا غاية فوقه، فإلى هذا يرجع الخلاف، ويحصل التحقُّق بأنَّ عجزهم إنما كان من جهة عدم العلم بهذا التأليف المخصوص في الكلام.

لا يقال: فحاصل هذا الجواب أن الله تعالى لم يخلق فيهم العلم باحكام التأليف الذي يحتاج إليه في كون الكلام معجزاً، وهذا قول بمقالة أهل الصرفة، فإنَّ حاصل مذهبهم هو أن الله تعالى سلَّبهم الداعِي إلى معارضة القرآن، وأُعدم عنهم العلوم التي لأجلها يقدرُون على المعارضة، وأنتم قد زيفتم هذه المقالة وأبطلتموها، فقد وقعت فيما فررت منه.

لأننا نقول: هذا فاسدٌ فإننا نقول إنهم عاصمون لهذه العلوم قبل المُعْجِز وبغده، وأنها غير حاصلة لهم في وقتٍ من الأوقات فلهذا استحال منهم معارضة القرآن كما قرّرناه من قبل، بخلاف مقالة أهل الصرفة فإنَّ عندهم أن علوم التأليف كانت حاصلة معهم قبل ظهور المُعْجِز، لكنَّ الله تعالى سلَّبهم إياها كما مرَّ تقريره، فلهذا كان ما ذكرناه مخالفاً لما قالوه.

الهوامش:

١ - وكتابه هو: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ذكر ذلك

في ص ٥٣.

٢- الأنفال: ٣٦.

٣- يونس: ٣٦.

٤- الاسراء: ٨٨.

٥- هود: ١٣.

٦- النبع: شجر للقيسي والسهم ينبت في رؤوس الجبال. والغرب: نبت ضعيف ينبت على أنهار. الصبر: عصارة شجر مزم. الضرب: العسل.

٧- يقال: أراه الذر فخشباً، وهو: خرز من مجارة البحر وليس بدر.

٨- المنكوت: ٤٨.

٩- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ص ٥٣-٥١.

١٠- قواعد المرام في علم الكلام: ص ١٣٢-١٣٣.

١١- البقرة: ١٧٩.

١٢- الشورى: ٣٢-٣٤.

١٣- في جمعه.

١٤- البقرة: ١٤٣.

١٥- محمّد: ١٩.

١٦- الإخلاص: ١.